

التحليل القياسي لأثر صندوق ضبط الإيرادات على تمويل العجز الموازي في الجزائر (2006-2019) - دراسة تحليلية -

The standard analysis of the impact of the Revenue Control Fund on financing the budget deficit in Algeria (2006-2019) - An analytical study-

د. قطاف عبد القادر¹، د. هشير أحمد تيجاني²، د. طلحة أحمد³

Guettaf Abdelkader¹, Hicher Ahmed Tidjani², Talha Ahmed³

¹ المركز الجامعي أفلو، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية aek.guettaf@cu-aflou.edu.dz

² جامعة عمار ثلجي - الأغواط، hicher3@gmail.com

³ المركز الجامعي أفلو، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية lamineahmed17@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/12/20

تاريخ الاستلام: 2021/09/07

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض المالية وتمويل عجز الموازنة للجزائر حيث قام بإحتواء الفوائض الناتجة عن إرتفاع اسعار النفط فوق السعر المرجعي المحدد من أجل إعادة تمويل العجز، وخلصت هذه الآلية تعتبر بحد ذاتها إعادة توزيع للمداخل فقط، كما أن محدودية عمل الصندوق وعدم إستغلال الموارد المالية في حالة الفوائض حسابات الخزينة العامة، وبالتالي فالموارد الموجهة لتغطية عجز لخزينة ماهي إلا إيرادات غير مدرجة في الموازنة العامة يتم تغطية النفقات العامة بها وتلجأ الدولة لصندوق ضبط الموارد.

كلمات مفتاحية: العجز الموازي ، الموازنة العامة ، صندوق ضبط الموارد .

تصنيف JEL : H68, C01 , H61 .

Abstract:

The study aims to know the contribution of the resource control fund to managing financial surpluses and financing the budget deficit for Algeria, as it contained the surpluses resulting from the rise in oil prices above the reference price for refinancing the deficit, and this mechanism concluded by itself is a redistribution of income only, and limited work The fund and the non-exploitation of financial resources in the case of surplus public treasury accounts. Consequently, the resources directed to cover a treasury deficit are only revenues that are not included in the public budget, the public expenditures are covered by it, and the state resorts to the resource control fund.

Keywords: Budget deficit; the general budget; and the resource control fund.

Jel Classification Codes : H61, C01 , H68

Résumé:

L'étude vise à connaître la contribution du fonds de contrôle des ressources à la gestion des excédents financiers et au financement du déficit budgétaire pour l'Algérie, car il contenait les excédents résultant de la hausse des prix du pétrole au-dessus du prix de référence pour refinancer le déficit, et ce mécanisme conclu en soi est une redistribution des revenus uniquement, et un travail limité Le fonds et la non-exploitation des ressources financières en cas de surplus de comptes publics. Par conséquent, les ressources destinées à couvrir un déficit de trésorerie ne sont que des recettes non incluses dans le budget public, les dépenses publiques en sont couvertes et l'État recourt au fonds de contrôle des ressources.

Mots-clés: Déficit budgétaire; budget général ; fonds de contrôle des ressources.

Codes de classification de Jel : H61, C01 , H68

1. مقدمة:

يرتبط الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة بالقطاع النفطي لما له من مساهمة كبيرة في التنمية وعلى مستوى التوازنات الداخلية والخارجية الكلية، لكن عدم استقرار السوق النفطية خلق مشاكل عدة في هيكل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والموازنة العامة بصفة خاصة، وقد أدى عدم الاستقرار إلى ضرورة إيجاد آليات لإدارة الفوائض المالية، ولعل من الدوافع التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات عدم وجود حساب يتم فيه نقل الفوائض المالية من سنة لأخرى ضمن الموازنة العامة انطلاقاً من مبدأ السنوية للموازنة العامة، ومن الدوافع أيضاً الحاجة إلى إيجاد مصدر لتمويل العجز في حالة وقوعه. ولم تقتصر دوافع إنشاء الصندوق على الدوافع السالفة الذكر بل تعداه إلى عناصر أخرى منها عدم الاستقرار في السوق النفطية العالمية التي عرفت في السنوات الأخيرة عدم استقرار وتقلبات حادة ترجع لعدة أسباب سياسية أو اقتصادية، باعتبار أن الدراسة الحالية تكتسب أهميتها كونها من أهم القضايا التي أصبحت تمس جوهر الاقتصاد الجزائري والذي أصبحت من حديث الساعة خاصة بعد الأحداث والأزمات الأخيرة في العالم المتعلقة بالنفط والموازنة العامة، ويعد كذلك استجابة ومواكبة ومسيرة للتطورات والتحديات والتجديد في ظل التطورات الحديثة ضرورة ملحة ومطلباً أساسياً، ونجاحه يكمن في إعطاء الاهتمام الكبير للإيرادات العامة ضمن الموازنة وإيجاد منظومة عملياتية ضمن هيكل وزارة المالية في الجزائر لتأمين وتقدير الموارد المالية المتاحة والحفاظ عليها واستخدامها بطرق مثلى، والبحث عن آليات ناجعة للحد من تداعيات العجز الموازي واثاره السلبية على الاقتصاد الوطني.

1.1 إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ماهي أسباب استدامة العجز الموازي في الجزائر؟ وماهي أهم الاجراءات المتخذة لمواجهة هذه التحديات؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية أخرى كالتالي:

- ماهي المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة (عجز الموازنة العامة، صندوق ضبط الإيرادات)؟
- ما هي تحديات مساهمة الصندوق في إدارة الفوائض وتمويل الموازنة العامة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل و علاج عجز الموازنة في الجزائر؟.

2.1 فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث قمنا باعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

- ترجع أسباب عجز الموازنة إلى الارتفاع المستمر في النفقات العامة وتراجع الإيرادات؛
- تنتهج الجزائر مجموعة من الاساليب لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر غير مجدية في الجزائر عبر صندوق ضبط الإيرادات؛
- تستخدم الجزائر صندوق ضبط الإيرادات في إدارة الفوائض المالية وهو يلعب دوراً إيجابياً في ذلك.

3.1 اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى الوقوف على ظاهرة العجز المستدام الذي تعانيه الموازنة العامة للدولة وما مدى نجاعة الاساليب والاجراءات المتخذة من طرف الجزائر لمواجهة العجز، ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية ذلك، بالإضافة الى الوقوف على عجز الدولة الجزائرية في خلق موازنة بين القطاعات مما أدى إلى عدم تنوع في الاقتصاد والاعتماد على الاقتصاد الريعي، ومعرفة مختلف التحديات المتعلقة باستدامة العجز الموازي وآليات معالجته في ظل عدم استقرار الجباية النفطية وقلة الموارد الخاصة بالموازنة العامة.

والتوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في البحث عن الحلول التي تحد من العجز الموازي الذي تعاني منه الموازنة.

4.1 منهجية البحث:

اعتمدنا في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعد أحد مناهج البحث العلمي نظراً لملائمة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف البحث، حيث يقوم هذا المنهج بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها بشكل دقيق، ويُعبر عن هذا

البحث بشكل كمي وكيفي، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي الإجابة عن الإشكالية الرئيسية من خلال تحليل الظاهرة المدروسة للإلمام بالموضوع بصفة شاملة، والاعتماد على المراجع المتخصصة والمعطيات الإحصائية.

2. الإطار النظري لصندوق ضبط الإيرادات

1.2 إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

تُعتبر صناديق الثروة السيادية إحدى الآليات التي لجأت إليها بعض الاقتصاديات التي تتميز بفوائض مالية غير مستقرة خاصة الدول المصدرة للنفط والتي جعلت هذه الصناديق كبداية للاستثمار ومواجهة الصعوبات المالية المستقبلية. أما في الجزائر فقد بدأت تجربة الصناديق مع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، ويعرف صندوق ضبط الموارد بأنه حساب من حسابات التخصيص الخاص مفتوح في كتابات الخزينة يقيد فيه الإيرادات الخاصة بالفائض في الجباية النفطية عن ما هو مقدّر في قانون المالية وكل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق أمّا في جانب النفقات فيقيد فيه ضبط النفقات وتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة وكذا الدين العمومي، وقد تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" بناء على القانون رقم 2000/02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000. (الجريدة الرسمية الجزائرية، صفحة 7) وقد أضيف لباب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية وفي باب النفقات تمويل عجز الخزينة وتحديد سقف رصيد الصندوق بمبلغ 740 مليار دج ومن خصائص صندوق ضبط الموارد أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية ولا يخضع للمبادئ العامة التي تحكم الموازنة العامة للدولة، كما أنه موجه خصيصا لتمويل العجز الموازي في حالة العجز وكذا احتواء الفوائض المالية في حالة الفائض المسجل ضمن الجباية النفطية، كما أن الأمر بالصرف لهذا الحساب هو الوزير المكلف بالمالية. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006) وقد عرفت الأرصدة المالية للصندوق عدة تطورات منذ إنشائه حيث ارتبطت الأرصدة بمدى تحسن أسعار النفط من جهة، وتطور العجز الموازي من جهة أخرى أي وضعية الموازنة العامة للدولة دون أن يتم تجاهل السعر المرجعي للنفط.

يرتبط هذا الصندوق إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وبالتحديد إلى حساب التخصيص الخاص ، والتي تتميز باستقلاليتهما عن الموازنة العامة للدولة ، بمعنى عدم خضوعها لقواعد ومبادئ اعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، كما أنها لا تخضع لسلطة الرقابة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) (جاب الله، 2011، صفحة 180)

يرتبط الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة بالقطاع النفطي لما له من مساهمة كبيرة في التنمية وتوازن ميزان المدفوعات، لكن عدم استقرار السوق النفطية خلق مشاكل عدة في هيكل الإقتصاد الوطني بصفة عامة والموازنة العامة بصفة خاصة، وقد أدى عدم الاستقرار إلى ضرورة إيجاد آليات لإدارة الفوائض المالية، ولعل من الدوافع التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات عدم وجود حساب يتم فيه نقل الفوائض المالية من سنة لأخرى ضمن الموازنة العامة انطلاقا من مبدأ السنوية للموازنة العامة، ومن الدوافع أيضا الحاجة إلى إيجاد مصدر لتمويل العجز في حالة وقوعه. ولم تقتصر دوافع إنشاء الصندوق على الدوافع السالفة الذكر بل تعداه إلى عناصر أخرى منها عدم الاستقرار في السوق النفطية العالمية التي عرفت في السنوات الأخيرة عدم استقرار وتقلبات حادة ترجع لعدة أسباب سياسية أو اقتصادية، وأصبح بذلك القطاع النفطي جد حساس لأي تغيرات جيوسياسية ولعل خوض التجارب الدولية في مجال الصناديق السيادية كان كذلك من بين الاسباب التي دعت الجزائر لإنشاء مثل هذا النوع من الصناديق على غرار بعض دول الأوبك.

2.2 تحديات مساهمة الصندوق في إدارة الفوائض وتمويل الموازنة العامة.

إتخذت الجزائر عدة تدابير من شأنها ضمان إستقرارية الموارد المالية للدولة وضمان تمويل التنمية ولعل من بينها حساب التخصيص الخاص أو ما يسمى بصندوق ضبط الموارد ويهدف التعرف على دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق التوازنات المالية، سيتم التطرق بالتحليل لدور الصندوق في تمويل العجز الموازي وسداد الدين العمومي للدولة، والملاحظ منذ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات أن تمويل العجز من خلال الصندوق في تزايد مستمرا سنويا وأصبح الإعتماد على الصندوق بشكل كبير في تمويل العجز مما أدى إلى تدهور أرصدة الصندوق، وللتذكير فإن الصندوق لم يكن له دور تمويل عجز الخزينة في بداية

إنشائه سنة 2000 بل تم تعديل البنود الخاصة به سنة 2006 ليصبح من مهامه تمويل العجز الحاصل في الموازنة، وكانت نسبة تمويل الموازنة العامة سنة 2006 حوالي 3 في المائة فقط من موارد الصندوق.

مع التزايد والتوسع في النفقات العامة للدولة أصبحت الرهانات كبيرة على الصندوق مع تحسن أسعار النفط في الأسواق النفطية لترتفع نسبة تمويل العجز الموازي إلى 11.37 في المائة سنة 2007 وتنتقل هذه النسبة إلى 13.78 في المائة سنة 2008، وبما أن أهداف الصندوق هو تمويل عجز الخزينة والمديونية فقد تمكنت الجزائر من دفع كل الديون الخارجية من الصندوق مع نهاية 2008 ما جعل الجزائر تخصص نسبة كبيرة من إيرادات صندوق ضبط الموارد للتمويل عجز الخزينة.

الجدول 1: تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزينة 2006-2018.

الوحدة: مليون دج

السنوات	الرصيد السنوي قبل الاقتطاع	الإقتطاعات لتمويل العجز	الرصيد بعد الإقتطاع	نسبة تمويل العجز
2006	3 640 686	91 530	3 549 156	2,51%
2007	4 669 893	531 952	4 137 941	11,39%
2008	5 503 690	758 180	4 745 510	13,78%
2009	4 680 747	364 282	4 316 465	7,78%
2010	5 634 775	791 938	4 842 837	14,05%
2011	7 143 157	1 761 455	5 381 702	24,66%
2012	7 917 011	2 283 260	5 633 751	28,84%
2013	7 695 982	2 132 471	5 563 511	27,71%
2014	7 373 831	2 965 672	4 408 159	40,22%
2015	4 960 351	2 886 505	2 073 846	58,19%
2016	2 172 396	1 387 938	784 458	63,89%
2017	784 458	784 458	-	100%
2018	437 412	131 912	305 500	30,16%

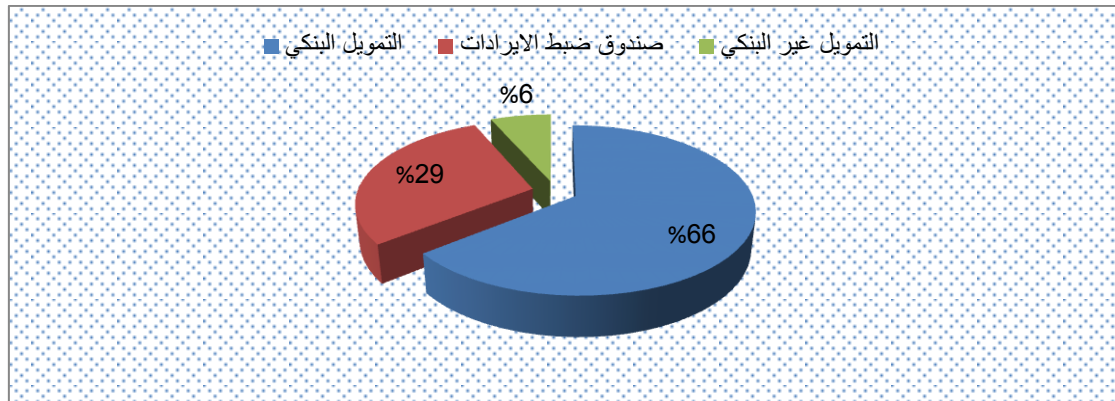
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية -الجزائر -

بدأت الجزائر في التوسع في النفقات العامة من أجل تمويل مختلف المشاريع التنموية كنتيجة للسياسة المالية التوسعية المنتهجة وإطلاق مختلف البرامج التنموية، حيث بدأ العجز الموازي في الزيادة رغم رفع السعر المرجعي لسعر النفط إلى 37 دولار للبرميل في سنة 2008 حيث كان له الأثر في انخفاض نسبة تمويل صندوق ضبط الإيرادات للعجز الموازي إلى 7.78 في المائة سنة 2009 وزيادة في الجباية النفطية ضمن قانون المالية بالرغم من الانخفاض في أسعار النفط.

ومع بداية التحسن في المداخيل النفطية بدأت أرصدة الصندوق في التعاظم وبدأت معها الزيادة في العجز الموازي سايره تعاظم دور الصندوق في تمويل العجز الموازي حيث بلغ نسبة 14 في المائة سنة 2010 لينتقل إلى أكثر من 24 في المائة سنة 2011 ويواصل الارتفاع إلى نسبة 40.22 في المائة سنة 2014.

وبلغ تمويل العجز أعلى نسبة له منذ إنشائه عتبة 58 في المائة كنتيجة لتراجع المداخيل النفطية والإيرادات العادية وزيادة النفقات العامة مع ظهور بوادر لأزمة نفطية قد تكون طويلة الأمد، وواصل الصندوق تمويله للعجز للسنة الموالية حيث بلغ نسبة 63 في المائة ليصبح للصندوق الدور الأساس في تمويل العجز، وهو ما أدى تدهور الوضعية المالية للصندوق ووصوله لمستويات غير مسبوقة في تاريخه حيث أصبح رصيده يقدر ب 784 مليار دج نهاية عام 2016.

الشكل 1: نسب تمويل العجز في الجزائر لسنة 2018. الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

3. الإطار الفكري لعجز الموازنة

1.3 مفهوم عجز الموازنة

يعتبر العجز الموازني أو عجز الموازنة من بين الظواهر الأساسية في المالية العامة، وتعاني معظم اقتصاديات الدول من هذه المشكلة الاقتصادية، حيث يؤثر عجز الموازنة على أداء المالية العامة بصفة خاصة وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة، واتساع العجز في الموازنة العامة يعبر عن الهوية الكبيرة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، نظرا لتوسع الدولة في الوظائف الموكلة لها. (بلقلة إبراهيم، 2012، صفحة 3)

لقد تعددت المفاهيم المفسرة لظاهرة العجز الموازني والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل ودقيق ويمكن استنتاج بعض التعاريف لعجز الموازنة من خلال ما يلي:

يُعرّف عجز الموازنة بأنه "ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها". (Jean-Yves Capul, 2002, p. 26) كما يُعرّفه البعض بأنه الصورة التي تكون فيها الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أو أنه الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة للدولة. (عبد المجيد قدي، 2003، صفحة 201) ويعرّف البنك الدولي رصيد الميزانية التقليدية بأنه الفرق بين بنود الإنفاق مثل المرتبات والأجور والنفقات على السلع والخدمات، بما في ذلك النفقات الرأسمالية، والفوائد على الدين العام، والتحويلات والإعانات، وبنود الإيرادات بما في ذلك الضرائب، والرسوم، والمنح الممنوحة، وأرباح المؤسسات العامة غير المالية وبيع الأصول. (Mario I, 1990, pp. 2-3)

كما يمكن القول أن العجز في الموازنة العامة ما هو إلا انعكاس لتزايد النفقات العامة على حساب الإيرادات التي تكون غير قادرة على تغطية هاته النفقات. (سالم عبد الحسين، 2012، صفحة 295) ويشغل العجز في الميزانية اهتماما كبيرا من واضعي السياسات العامة للدولة لأن حجمه وطرق تمويله يحدد الأبعاد المالية التي يجب احترامها من أجل ضمان التمويل على المدى الطويل. وفي الآونة الأخيرة، تفاقم وضع العجز في الميزانية في العديد من البلدان النامية، مما لفت الانتباه إلى استدامته على المدى الطويل، ومن خلال التعاريف يمكننا القول أن عجز الموازنة هو ظاهرة اقتصادية تمس الموازنة العامة للدولة حيث تكون فيها النفقات العامة في أعلى مستوى من الإيرادات العامة كنتيجة للتوسع في الإنفاق الذي لا يقابله إيرادات محصلة

2.3 أساليب علاج عجز الموازنة في الجزائر

لعلّ من أهم الطرق لمعالجة العجز الموازني ما يلي:

- الإقتراض من البنك المركزي: يقوم البنك المركزي بتزويد الحكومة بالأموال اللازمة لسد الفجوة الناتجة عن إرتفاع النفقات العامة بالمقارنة مع الإيرادات على أن يتم إسترجاع الاموال من طرف البنك المركزي عن طريق الخزينة العمومية عند توفر الفائض المالية. (صبرينة كردودي، 2014، صفحة 184)

- الاقتراض من البنوك التجارية: هذا النوع من الاقتراض شبيه بالنوع الأول إلا أنه يختلفان في طريقة جمع الموارد اللازمة من الأموال حيث يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها. (مجدي شهاب، 2004، صفحة 193)

الجدول 2: تطور التمويل البنكي لعجز الموازنة في الجزائر 2009-2018 الوحدة: مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
التمويل البنكي	93.46	30.146	19.829-	51.546	165.461-
نسبة تغطية العجز %	8.39	20.14	0.8-	1.58	7.5-
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
التمويل البنكي	18.676	152.546	232.63	872.871	1304.086
نسبة تغطية العجز %	0.58	4.8	9.92	54.88	66.78

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

من الجدول السابق يتبين لنا أن الحكومة انتهجت سنة 2016 سياسة القرض الوطني من أجل تعبئة المدخرات المالية حيث أصدرت سندات حكومية من أجل تمويل الموازنة وقد كان لهذه السياسة الأثر الملحوظ، حيث أصبح الاقتراض البنكي يغطي ما نسبته 55 في المائة من العجز الموازي سنة 2017 ثم انتقلت هذه النسبة إلى 67 في المائة سنة 2018 وهو ما يبين عن مؤشر ايجابي باستجابة القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية، لكن هذا قد يؤدي إلى تحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية مستقبلا إذا لم تكن هناك سياسة رشيدة ومصادر تمويلية لتغطية تكاليف الفوائد؛

- الاقتراض الخارجي؛

- التمويل عن طريق الإصدار النقدي: يعتبر هذا النوع من الأساليب غير التقليدية لعلاج العجز الموازي ويتم بواسطة ضخ كميات معينة من الإصدار النقدي الجديد في الاقتصاد، وهذا النوع من الإصدار يكون بدون تغطية ويعتبر تمويلا بالتضخم، هذا النوع من التمويل كمحفز للارتفاع في الطلب الكلي الذي يؤدي إلى الزيادة في الانتاج والكلي وحجم التشغيل. (إبراهيم متولي، 2010، صفحة 44)؛

- الإقتراض الداخلي خارج القطاع المصرفي: يعتبر اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة وخصوصا في الدول المتقدمة فتصنف هذه الأدوات ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها تأثير في زيادة المستوى العام للأسعار، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدول. (زغلول رزق، 2002، صفحة 6)؛

- التمويل عن طريق ضبط الموارد: يعتبر تمويل العجز عن طريق ضبط الموارد من إحدى الطرق التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية عجز الموازنة و كغيرها من الدول النفطية، قامت الجزائر بإنشاء حساب تخصيص خاص أطلق عليه اسم صندوق ضبط الموارد، وكان ذلك سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر عوائد نفطية بلغت أسعار النفط خلالها مستويات قياسية لم تعرفها الجزائر من قبل.

الجدول 3: نسبة تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة في الجزائر 2009-2018.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
مبلغ التمويل	364.282	791.938	1761.45	2283.26	2132.471
نسبة تغطية العجز %	32.70	52.92	71.34	70.33	96.66

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
مبلغ التمويل	2965.67	2886.51	1387.94	784.459	131.912
نسبة تغطية العجز %	93.08	90.98	59.24	49.32	6.75

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

يتبين لنا من الجدول أعلاه مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي حيث إرتفعت نسبة التمويل من 32 في المائة سنة 2009 إلى حوالي 96 في المائة سنة 2013 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر توسعا كبيرا في الانفاق العام من جهة وإرتفاع المستوى العام لأسعار النفط، من جهة أخرى مما خلق فوائض مالية كبيرة إستخدمت لتمويل العجز المالي كسياسة لإدارة الفوائض المالية

4. الدراسة القياسية :

1.4 المنهج المستخدم

نبحث في هذه المقال عن اثر صندوق ضبط الإيرادات RAF: Revenue Adjustment Fund في تمويل العجز الموازي BD: Balanced Deficit في الجزائر خلال الفترة 2006-2019، التي تمثل ثلاثة عشر مشاهدة (13)، بياناتها مأخوذة من المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية الجزائرية (فيفري 2020) على الموقع التالي :

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

- نبدأ أولا بقياس درجة تجانس قيم المتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على المقاييس الوصفية أهمها معامل الاختلاف:

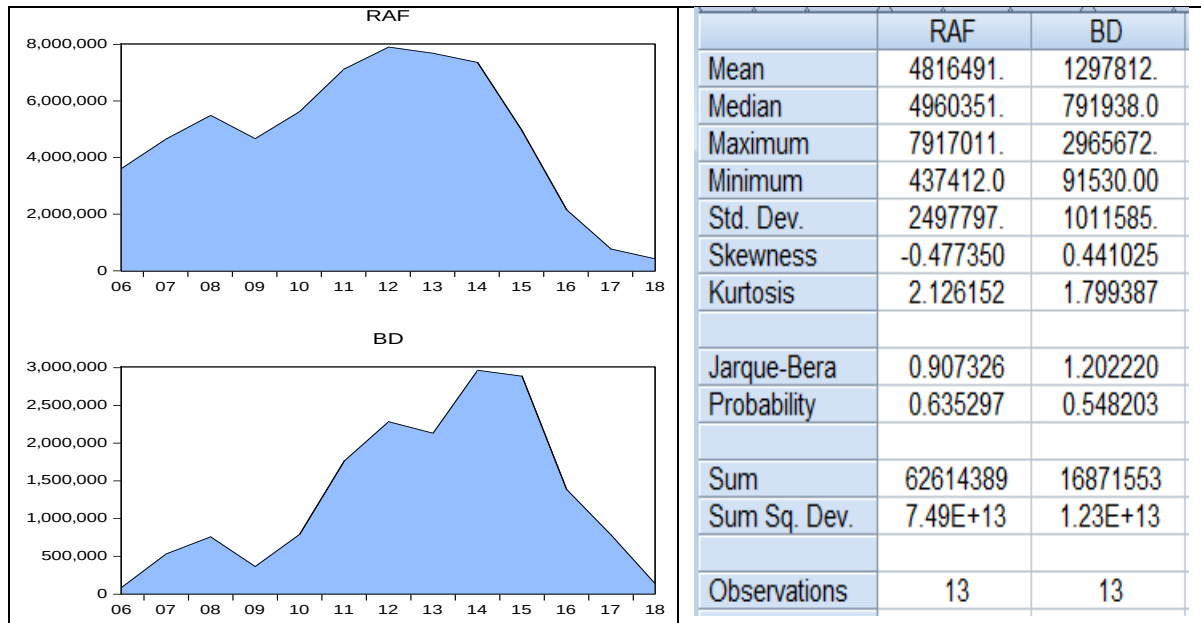
- نصل إلى مرحلة الكشف عن استقرارية سلاسل المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبارات الجذر الوحدة:

- في نهاية الدراسة حاولنا تفسير العلاقة التي تربط بين RAF و BD للجزائر في نموذج تصحيح الخطأ:

5. تحليل النتائج ومناقشتها :

1.5 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة الخام : نتعرف على طبيعة المتغيرات الخام محل الدراسة:

الجدول 4: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة RAF و BD



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

1.1.5 المتغيرة RAF:

يتبين من قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة أنها محصورة بين أقل قيمة 437412 مليار دج مسجلة سنة 2018 نظرا تدهور اسعار النفط الى نحو 72 دولار، بينما أعلى قيمة 7917011 مليار دج مسجلة سنة 2012 لكون وجود البترول في افضل

ايامه بنحو 106 دولار قبل ان يتهاوى بعدها. مع مدى يبلغ 7479 599 مليار دج الذي يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبمتوسط بلغ 4816491 مليار دج وبوسيط قدر ب مليار دج 4960351 ($\bar{X} \leq Me$) أي أن بيان القيم ملتو نحو اليسار ، بلغت قيمة الانحراف المعياري 2497797 أي بعامل اختلاف 51.86% الذي يعكس التقلب العنيف لقيم RAF بسبب تضخم القيم.

2.1.5 المتغيرة BD:

قيمها محصورة بين أقل قيمة 91530 مليار دج مسجلة سنة 2006 لان صندوق ضبط الايرادات في هذه الفترة كان موجهها لتمويل المشاريع الكبرى التنموية، أعلى قيمة وصلت 2965672 مليار دج مسجلة سنة 2014 لكون عودة تراجع اسعار النفط الى نحو 94 دولار في مدى يبلغ 2874 142 مليار دج يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبمتوسط بلغ 1297812 مليار دج وبوسيط قدر ب 791938 مليار دج ($\bar{X} > Me$) أي أن بيان القيم ملتو نحو اليمين، بلغت قيمة الانحراف المعياري 1011585 أي بعامل اختلاف 77,95%

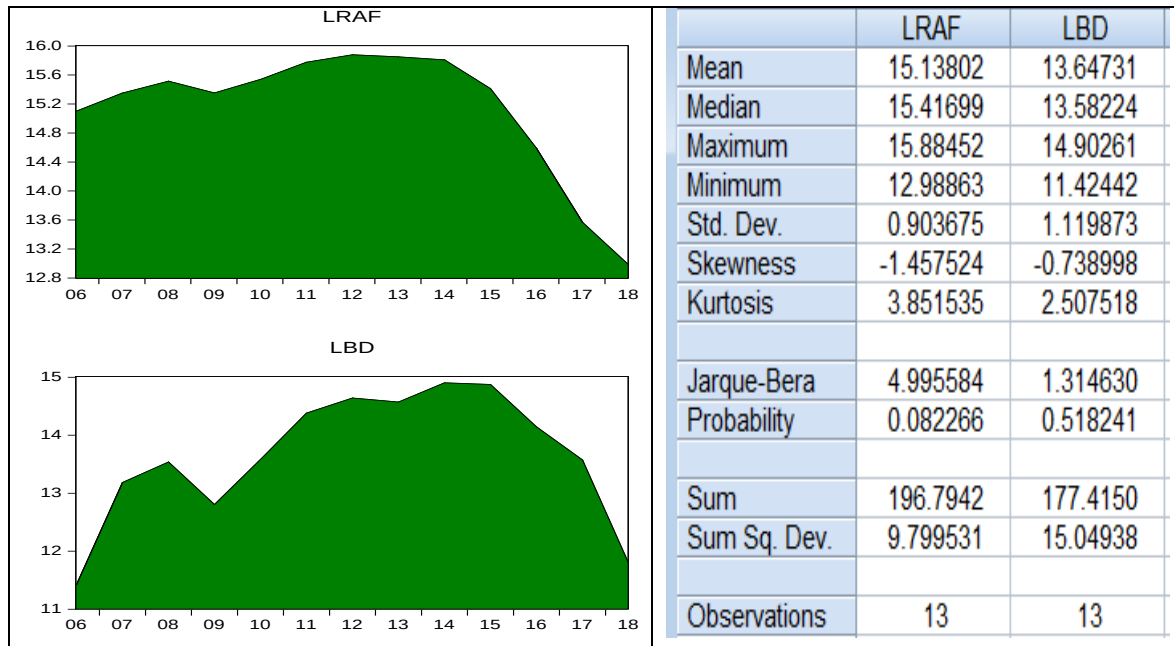
الذي يعكس التقلب العنيف لقيم BD بسبب تضخم القيم.

وعليه :

اتّسمت متغيرات الدراسة بعدم تجانس قيمها، بسبب تقلبها العنيف خلال فترة الدراسة نظرا لتضخمها، وللتقليل من هذا التضخم نستخدم إحدى الطرق الرياضية منها: اللوغاريتم النيري، الجذر التربيعي، معدل النمو، النسبة المئوية للمجموع، ... سنعمد هنا طريقة اللوغاريتم لأنها أكثر استخداما ولان القيم الخام لمتغيرات الدراسة موجبة.

2.5 التحليل الإحصائي للمتغيرات الجديدة: نحاول معرفة مدى تجانس لوغاريتم متغيرات محل الدراسة

الجدول 5: الدراسة الوصفية لمتغيرات الجديدة LRAF و LBD



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

التحليل:

نلاحظ تحسن القيم بعد أخذها باللوغاريتم ويظهر جليا في:

- تقارب القيمتان الحديتان ؛

-انخفاض قيمة الانحراف المعياري لكل متغيرة؛

- تحسن قيمة معامل الاختلاف ($CV = 5.97 \wedge 8.21 < 15\%$) مما يعني أنها اتسمت بالتجانس؛

-الرسومات البيانية أثبتت ذلك:

- بهذه النتيجة نحاول دراسة استقرارية سلاسل هذه المتغيرات.

3.5 دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات:

تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي $E(X_i) = \mu$: أي لا تدخل المتغيرات العشوائية في تفسير السلسلة الزمنية؛ ثبات تباينها $Var(X_i) = \sigma^2$: أي جميع مشاهدات السلسلة الزمنية لها نفس الوزن في التحليل ثابت، وتباين مستقل عن الزمن (Melard Guy, 1991, p. 282)

1.3.5 اختبار ثبات المتوسط الحسابي: للقيام بهذا الاختبار نقسم السلسلة إلى فترات متقاربة، في حالتنا تم تقسيم السلسلة اختياريًا إلى ثلاث فترات 4-5-4 سنة لكل مرحلة (2009-2006؛ 2014-2010؛ 2018-2015) ونقارن متوسط كل فترة.

كانت النتائج رفض الفرض الصفري $(H_0: \bar{X}_1 = \bar{X}_2 = \bar{X}_3)$ وقبول الفرض البديل $(H_1: \exists \bar{X}_i \neq \bar{X}_j \dots i \neq j)$ لأن: $(Sig = 0.000 < 0.10)$ أي عدم تجانس المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة.

الجدول 6 : اختبار ثبات المتوسط الحسابي

Tests robustes d'égalité des moyennes					
		Statistiques ^a	ddl1	ddl2	Sig.
LRAF	Welch	11,210	2	5,276	,013
LBD	Welch	4,939	2	5,102	,064

a. F distribué asymptotiquement

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

2.3.5 اختبار تجانس التباين: بنفس الخطوات السابقة وجدنا حسب اختبار ANOVA رفض الفرض الصفري $(H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2)$ وقبول الفرض البديل $(H_1: \exists \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2 \dots i \neq j)$ لأن: $(Sig = 0.000 < 0.05)$ أي عدم تجانس التباين خلال فترة الدراسة للمتغيرة LRAF بينما للمتغيرة LBD تباينها يميل إلى الاستقرار.

الجدول 7 : اختبار تجانس التباين

Test d'homogénéité des variances					
		Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
LRAF	Basé sur la moyenne	13,854	2	10	,001
	Basé sur la médiane	13,277	2	10	,002
	Basé sur la médiane avec ddl ajusté	13,277	2	4,085	,016
	Basé sur la moyenne tronquée	13,834	2	10	,001
LBD	Basé sur la moyenne	1,164	2	10	,351
	Basé sur la médiane	,988	2	10	,406
	Basé sur la médiane avec ddl ajusté	,988	2	7,566	,416
	Basé sur la moyenne tronquée	1,139	2	10	,359

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

التحليل:

بينت نتائج الجدولين 6- و 7- عدم استقرار السلسلتان LRAF ، LBD ولذا يجب التأكد من هذه النتيجة بالمرور الى الاختبارات الكمية.

3.3.5 اختبار جذر الوحدة:

تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية وإنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف لذا وجب علينا معرفة حالة الاستقرارية للسلسلة، نستخدم عدة اختبارات إحصائية منها اختبار جذور الوحدة الذي يعتمد على نموذج الانحدار

$$AR(P): Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad (AR)$$

الجدول 8 : اختبار ADF				
Null Hypothesis: LBD has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Fixed)		Null Hypothesis: LRAF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.911991	0.2993	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.241906 0.1837
Test critical values: 1% level	-2.792154		Test critical values: 1% level	-2.792154
5% level	-1.977738		5% level	-1.977738
10% level	-1.602074		10% level	-1.602074

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

النتيجة: السلسلتان محل دراسة غير مستقرتان لإحتوائهما على جذر الوحدة $\phi = 1$ وجب ازالة حالة عدم الاستقرار بأخذ الفروق الأولى للمتغيرتين والتأكد خلوهما من جذر الوحدة:

الجدول 9 : اختبار ADF				
Null Hypothesis: D(LBD) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)		Null Hypothesis: D(LRAF) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.213743	0.0317	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.307840 0.1643
Test critical values: 1% level	-2.792154		Test critical values: 1% level	-2.816740
5% level	-1.977738		5% level	-1.982344
10% level	-1.602074		10% level	-1.601144

Null Hypothesis: D(LRAF,2) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Fixed)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.365507	0.0247		
Test critical values: 1% level	-2.847250			
5% level	-1.988198			
10% level	-1.600140			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

التحليل:

استقرت السلسلة LBD عند الفرق الأول $I(1)$ بينما استقرت السلسلة LRAF عند الفرق الثاني $I(2)$.

بما ان السلسلتان LRAF-LBD غير متكاملتان في نفس المستوى: $I(1)$ - $I(2)$ فان انسب نموذج لهما : نموذج VAR :

$$LBD_t = c + \beta_1 \sum_{k=1}^{\rho} LBD_{t-k} + \beta_2 \sum_{k=1}^{\rho} LRAF_{t-k} + \varepsilon_t$$

$$LRAF_t = c + \alpha_1 \sum_{k=1}^{\rho} LBD_{t-k} + \alpha_2 \sum_{k=1}^{\rho} LRAF_{t-k} + \mu_t$$

4.5 بناء النموذج:

دلت النتائج ان رتبة التأخير ρ تتوافق عند 1 أي:

الجدول 10 : تحديد معالم النموذج

Vector Autoregression Estimates		
Included observations: 12 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	LBD	LRAF
LBD(-1)	0.310235 (0.14497) [2.13992]	-0.305964 (0.08443) [-3.62392]
LRAF(-1)	1.040785 (0.22268) [4.67391]	1.453171 (0.12968) [11.2057]
C	-6.391188 (3.37671) [-1.89273]	-2.894934 (1.96649) [-1.47213]
R-squared	0.800751	0.933128
Adj. R-squared	0.756473	0.918268
Sum sq. resids	1.931994	0.655244
S.E. equation	0.463321	0.269824
F-statistic	18.08479	62.79312
Log likelihood	-6.069139	0.418665
Akaike AIC	1.511523	0.430223
Schwarz SC	1.632750	0.551449
Mean dependent	13.83255	15.14055
S.D. dependent	0.938876	0.943809
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.015577
Determinant resid covariance		0.008762
Log likelihood		-5.630400
Akaike information criterion		1.938400

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ولتحديد المتغير التابع من المتغير المستقل نتجه الى اختبار سببية غرانجر:

الجدول 11 : اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/26/20 Time: 14:58			
Sample: 2006 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LRAF does not Granger Cause LBD	11	7.17250	0.0256
LBD does not Granger Cause LRAF		2.03855	0.2111

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من قراءتنا للنتائج نجد وجود سببية في جهة واحدة من لوغاريتم صندوق ضبط الايرادات LRAF نحو العجز الموازي LBD النموذج المقدر

$$\text{LBD}_t = -6.39 - 0.31 \times \text{LBD}_{t-1} + 1.04 \times \text{LRAF}_{t-1} + \mu_t$$

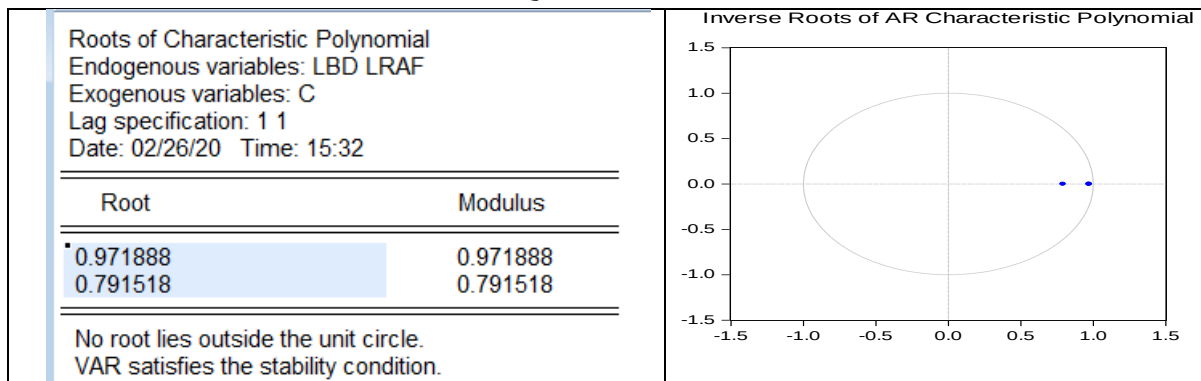
$$(-1.89) \quad (2.14) \quad (4.67)$$

$$n = 12; R^2 = 80.07\%; F_c = 18.08$$

1.4.5 تشخيص النموذج:

- جميع المقدرات لها دلة إحصائية: $t_t = t_{11}^{0.05} = 1.79 < |t_c = 1.47|$; 2.14; 4.67 أي توجد سببية من مبطأة المتغيرتين LBD_{t-1} ؛ LRAF_{t-1} في الفترة السابقة نحو LBD_t في الفترة الحالية
- دلت إحصائية فيشر على قبول النموذج ككل إحصائيا $F_t = F_{2;9}^{0.05} = 0.05 < F_c = 18.08$ وهي تؤكد بذلك على وجود اثر من المتغيرات المستقلة LBD_{t-1} ؛ LRAF_{t-1} على LBD_t .
- فسرة المتغيرات LBD_{t-1} ؛ LRAF_{t-1} التابع بنسبة 80.07% وهي جيدة ومقبولة من الناحية الاقتصادية
- متغيرة LRAF_t تتناسب طرديا مع LBD_t وهذا يتوافق مع سياسة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي.
- يؤثر LRAF_t بنسبة 1.04% على LBD_t في نفس الجهة اذا تغير بنسبة 1% وهي تعكس مرونة العلاقة بينهما.
- نموذج VAR مستقر هيكلا حسب دائرة الجذور التي توضح وقوع الجذور داخل الدائرة وهي اقل من 1 الصحيح.

الشكل 2 : استقرار نموذج VAR



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

2.4.5 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM Test

VAR Residual Serial Correlation LM ...
Null Hypothesis: no serial correlation...
Date: 02/26/20 Time: 15:35
Sample: 2006 2018
Included observations: 12

Lags	LM-Stat	Prob
1	1.447885	0.8358

Probs from chi-square with 4 df.

يلاحظ من خلال النتائج أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصائية LM-Stat أكبر من 0.05: $\text{Prob} = 0.8358 > 0.05$ و عليه نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

3.4.5 اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
 Date: 02/26/20 Time: 15:45
 Sample: 2006 2018
 Included observations: 12

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
14.36288	12	0.2781

يلاحظ من خلال النتائج أن الإحتمال المقابل لقيمة إحصائية Chi-sq أكبر من 0.05 :
 $Prob = 0.2781 > 0.05$ وعليه نرفض بشكل عدم التجانس وبالتالي تقبل فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

4.4.5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)

Date: 02/26/20 Time: 15:48
 Sample: 2006 2018
 Included observations: 12

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-1.789768	6.406536	1	0.0114
2	-0.456261	0.416348	1	0.5188
Joint		6.822884	2	0.0330

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	5.963301	4.390577	1	0.0361
2	1.938799	0.563074	1	0.4530
Joint		4.953651	2	0.0840

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	10.79711	2	0.0045
2	0.979422	2	0.6128
Joint	11.77653	4	0.0191

يكون التحليل من خلال قيمة (Jarque-Berra): $JB = 11.77653 > \chi^2_{(0.05;4)} = 9.488$ وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تفترض أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي .

5.4.5 اختبار معنوية المعالم في المدى القصير

الجدول 12 : Wald Coefficient Test

Wald Test: System: {%system}			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	10732.19	3	0.0000

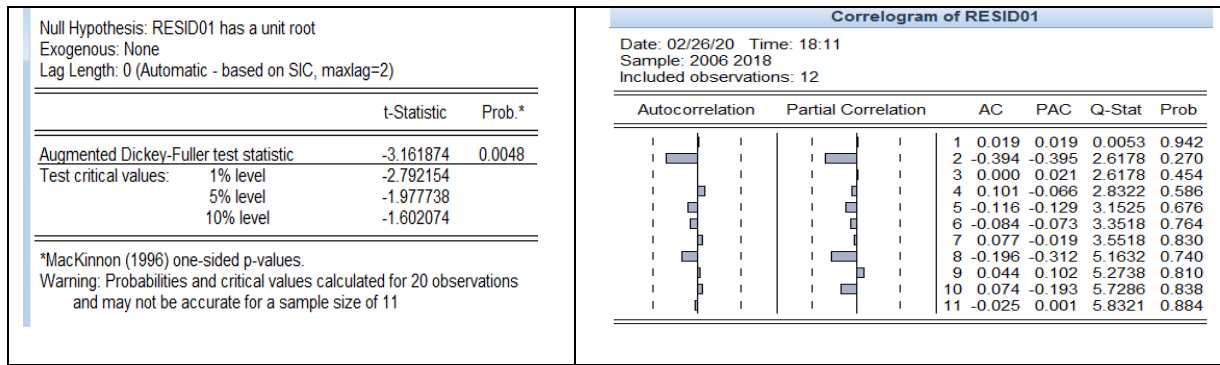
Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0 Null Hypothesis Summary:		
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.310235	0.144975
C(2)	1.040785	0.222680
C(3)	-6.391188	3.376706

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الإحتمال للإحصاء Chi-square أقل من 0.05 :
 $Prob = 0.000 > 0.05$ و عليه لا يمكن أن تنعدم المعالم للمتغيرات المستقلة في معادلة المتغير التابع في المدى القصير.

الجدول 13 : بواقي النموذج مستقرة في المستوى الاصلي $I(0)$ ، وتحقق الفرضية الاولى $\bar{\varepsilon} = -2.14e-15 \approx 0$



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

6. خاتمة:

ان الدراسة الحالية تكتسب أهميتها كونها من أهم القضايا التي أصبحت تمس جوهر الاقتصاد الجزائري والذي أصبحت ضرورة ملحة نظرا عدم الإستقرار ووجود تغيرات جيوسياسية في السوق النفطية العالمية التي عرفت تقلبات حادة في السنوات الأخيرة.

من خصائص صندوق ضبط الموارد أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية ولا يخضع للمبادئ العامة التي تحكم الموازنة العامة للدولة، كما أنه موجه خصيصا لتمويل العجز الموازي في حالة العجز وكذا احتواء الفوائض المالية في حالة الفائض المسجل ضمن الجباية النفطية.

من أجل مواجهة العجز الموازي كان لزاما على الجزائر إتخاذ إجراءات ضرورية للحفاظ على التوازنات المالية وكان من بين الاجراءات المتخذة تبني سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنى على الاستخدام الأمثل للموارد وليس في وقت الأزمات فقط، حيث بدأت بإجراءات تمس النفقات العامة من خلال تقليص الاعتمادات المالية، وبعض الإجراءات الأخرى الهادفة إلى التحكم الجيد بالنفقات العامة مع تفعيل بعض الاجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة وزيادة الضرائب والرسوم، وختاما فقد تم التوصل إلى مختلف الآليات التي من بينها -صندوق ضبط الموارد - إعادة التوازن المالي للموازنة من خلال ضرورة تفعيل الدراسات العلمية والاحصائية في إعداد الموازنة .

1.6 النتائج المتوصل اليها :

- تعاني الجزائر من عجز في موازنتها العامة لعدم الإستخدام الكامل والأمثل للموارد النفطية (تبني السعر المرجعي) ويصعب معالجته عند تحسن أسعار النفط نظرا للزيادة السنوية لحجم العجز؛
- إستخدام الجزائر لصندوق ضبط الإيرادات في إدارة الفوائض المالية ماهو إلا تأجيل لإستخدام الإيرادات النفطية وتجميد للموارد المالية ويكمن فقط في توزيع الموارد المالية على عدة سنوات؛
- ترشيد النفقات العامة من الآليات الفعالة في ضبط توازن الموازنة العامة للدولة ويجب أن يكون الترشيح بصفة دائمة؛
- صندوق ضبط الموارد أن قد ساهم في إدارة الفوائض المالية وتمويل عجز الموازنة للجزائر حيث قام بإحتواء الفوائض الناتجة عن إرتفاع اسعار النفط فوق السعر المرجعي المحدد من أجل إعادة تمويل العجز.

2.6 المقترحات :

- إعطاء صندوق ضبط الإيرادات مزيد الاستقلالية في التسيير وتوسيع صلاحياته ليشمل مجال تمويل الاستثمارات في الجزائر؛
- التنوع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستثمارية إستراتيجية بالإعتماد على التجارب الدولية في هذا المجال، وهذا من أجل المحافظة على المقدرات المالية؛

- إعادة النظر في تقسيم الموازنة العامة حسب الأبواب والأقسام وضرورة الانتقال إلى الموازنة المبنية على الأهداف من أجل معرفة مدى فعالية كل ميزانية؛
- تنوع الاستثمارات في حالة الفوائض عن طريق صندوق ضبط الموارد خاصة في الأسواق المالية الدولية، وتشجيع الاستثمار الداخلي.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية

- الجريدة الرسمية الجزائرية. (2000). القانون رقم 02-2000 مؤرخ في 27 يونيو 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي ، العدد 37،. *قانون المالية التكميلي*. الجزائر .
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (2006). المادة 25 من الأمر رقم 04-06، مؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي ، العدد 47. *قانون المالية التكميلي*. الجزائر .
- بلقطة إبراهيم . (2012). ، سياسة ترشيد الإنفاق العام في إطار إصلاح الميزانية العامة للجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، ، *الملتقى الوطني*. جامعة البويرة: 30 و 31 أكتوبر.
- حسن المغربي، إبراهيم متولي . (2010). *الآثار الإقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي*،، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- زغلول رزق . (2002). ، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته ، ، العدد 13 ، جامعة القاهرة ، *مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية*.
- سالم، سالم عبد الحسين . (2012). عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2012-2003)، المجلد 18، العدد 68، بغداد، ص 295. *مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية*،.
- صبرينة كردودي. (2014). ، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، ، أطروحة دكتوراه،، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة.
- عبد المجيد قدي. (2003). ، *مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية و تقييمية* ، . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مجدي شهاب. (2004). ، *أصول الإقتصاد العام*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- مصطفى جاب الله. (2011). العلاقة بين عجز الموازنة العامة وإيرادات الصناديق السيادية دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL واختبار الحدود - حالة الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي -*، 176-188.

2.7 المراجع باللغة الأجنبية

- Jean-Yves Capul, O. G. (2002). , *Dictionnaire D'Economie Et De Sciences Sociales*. paris,: Hatier édition.
- Mario I, B. ,. (1990, , November ,). , *Analytical and Methodological Issues in the Measurement of Fiscal Deficits*,. *IMF Working Papers*.
- Melard Guy. (1991). *Méthodes de prévision à court terme*,. Bruxelles.: Edition Ellipses,.